

المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب

قسم التحليلات والأخبار

التوقعات الأسبوعية لسوق العملات

المصدر: Dailyfx



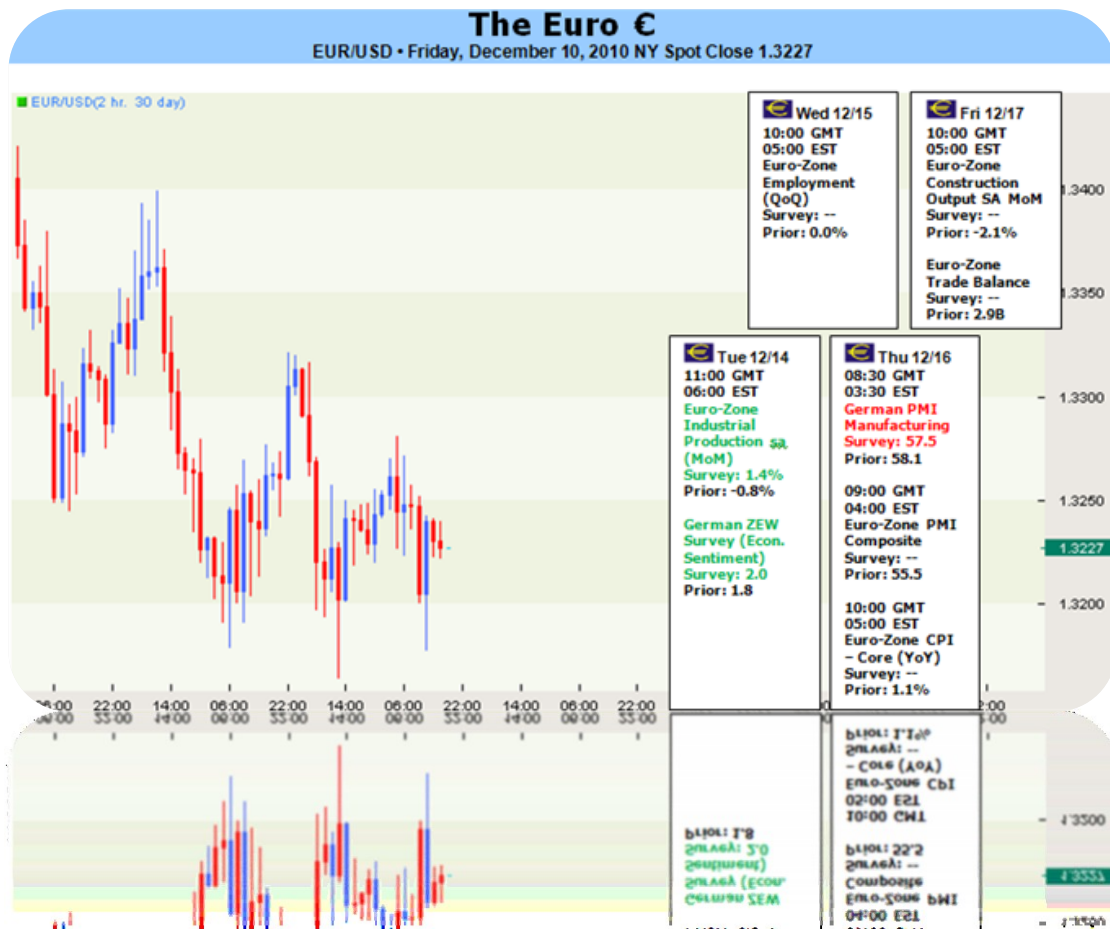
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)



اليورو لا زال يخضع لضغوط حادة من جانب الدين السيادي وتهديدات ميركيل (توقعات هبوط)



الأسباب:

- المركزي الأوروبي يشتري سندات أوروبية بقيمة ١.٩٦٥ مليار يورو.
- أيرلندا تمرر قراراً بخفض الموازنة العامة بواقع ستة مليارات يورو.
- حركة اليورو الحالية ترجح السير عرضياً.

وجد اليورو طريقه إلى تحقيق بعض الاستقرار مقابل الدولار الأمريكي مع تراجع مقابل باقي العملات الرئيسية على رأسها الفرنك والإسترليني. واتضحت الصورة أكثر عندما أغلق (اليورو / فرنك) و(اليورو / إسترليني) عند أدنى المستويات في عدة أشهر. وعند الأخذ في الاعتبار البيانات الاقتصادية التي تواجه العملة الأوروبية الموحدة، نرى أن اليورو يستعد لهبوط آخر. والسؤال الهام هنا هو هل مشكلات منطقة اليورو المالية تتسم بدرجة عالية من الخطورة من شأنها أن تطيح بالعملة؟ ومع تواجد المخاوف الأساسية حيال تدهور النظم المالية الأوروبية على السطح، من الممكن أن نرى المزيد من التراجع لزوج (اليورو / دولار) نظرًا لعمليات البيع المكثف التي من المتوقع أن يتعرض لها إذا ما تجددت مخاوف الانهيار المالي الأوروبي.

ومن المرجح أن هناك المزيد من الهبوط في حركة سعر اليورو نظرًا للمخاوف الأساسية التي تواجه العملة والتي بدأت في التزايد مؤخرًا. وعلى الرغم من كل ذلك، كان اليورو قادرًا على تصحيح اتجاهه إلى حد كبير ليبدأ الشهر الحالي في حركة عرضية من المستويات المنخفضة التي وصل إليها الشهر السابق. والذي نحتاجه في الوقت الحالي هو محفز يلهم خيال المتداولين ومخاوف قوية تقصيمهم عن شراء اليورو. في نفس الوقت، لا يتوافر لدينا في الأسبوع القادم سوى حدث اقتصادي واحد يمكنه أن يؤثر بقوة في حركة سعر (اليورو / دولار). فعلى الرغم من إعلان أيرلندا إلى حاجتها للمساعدات المالية على لسان رئيس الوزراء، برين كاون، والموافقة على منح أيرلندا المساعدات المالية المطلوبة، لا زال هناك التصويت على تمرير الموازنة الأيرلندية من البرلمان. وسوف يكون هناك سجالاً بين المحافظين من ذوي الوجهات المالية والوطنيين من ناحية والقوى الحكومية في البرلمان من ناحية أخرى حيث يرغب طرف المعارضة في إسقاط خطة الإنقاذ حيث يرون أن البلاد لكن تكون في حاجة إليها إذا استقرت أوضاع السوق. على الرغم من ذلك، لا يمكن أن نضمن الرهان على استقرار الأسواق كما لا يمكن التأكد من الاتجاه المستقبلي لسوق العملات.

بهذا الصدد هناك اثنان من السيناريوهات المتوقعة لتصويت يوم الأربعاء القادم مع الميل إلى التصويت ضد خطة الإنقاذ المالي، وهو السيناريو الذي من شأنه أن يعيد الأزمة إلى السطح مرة أخرى حيث من المتوقع أن يثير الهلع في أسواق المال العالمية لما ينطوي عليه رفض المساعدات المالية من وضع أيرلندا في موقفٍ لا تحسد عليه لا تتوافر فيه أمام البلاد سوى خيارات محدودة أثناء محاولتها السيطرة على الأزمة وإنقاذ ما تبقى من القطاع المصرفي ومؤسساته التي نفذت منها رؤوس الأموال وتقف الآن مكتوفة الأيدي في انتظار مساعدة مالية من أي جهةٍ كانت. وفي ضوء العمق الذي تتسم به أزمة الدين السيادي والعجز المالي في منطقة اليورو، نرى حدث مثل وقف تمرير الموازنة الأيرلندية التي تتضمن خطة التقشف وإدارة خطة الإنقاذ، من شأنه أن يلقي بظلال كثيفة على أزمة اليورو مما يؤدي إلى تراجع العملة الأوروبية الموحدة.

والآن ماذا يمكن أن يحدث في حالة عدم التصويت على تمرير خطة الموازنة؟ عند الأخذ في الاعتبار ردة الفعل الضعيفة التي أظهرتها أسواق المال تجاه القبول المبدئي للمساعدات المالية من جانب أيرلندا، نرى أنه من الممكن أن تصدر استجابة ضعيفة للغاية من جانب الأسواق تجاه عدم تمرير الخطة المبنية على أساس مبدأ التقشف لمواجهة العجز المالي الأيرلندي. على الرغم من ذلك، هناك الكثير من الشواهد التي تؤيد أن أزمة اليورو تتجاوز إلى حدٍ بعيدٍ مشكلة أيرلندا حيث هددت ميركيل الأسبوع الماضي بالانسحاب من الاتحاد النقدي الأوروبي على الرغم من أن الحكومة الألمانية نفت هذه التهديدات. ومع هذا النفي، نرى أن ميركيل كانت في محاولات لخفض الاعتماد على برنامج الإنقاذ المالي الأوروبي من خلال رفض ألمانيا لزيادة قيمة البرنامج من ٧٥٠ مليار يورو إلى قيم أعلى والتصدي بقوة لفكرة إصدار سندات حكومية مشتركة، وهو ما يؤثر بدوره على اليورو.